

مليون دولار مكافأة حكومية لمفجري أنبوب النفط

وأكدت المصادر أن هذه الصفقة أثار استياء عدد من مشايخ ووجهاء وادي عبيدة لكونها قد تزيد من عمليات التخريب، مشيرة إلى أن المحافظ بتصرفه هذا شجع المخربين بمكافأتهم مادياً بدلاً من إلقاء القبض عليهم أو ضربهم بيد من حديد.

وذكرت المصادر أن اجتماعاً ضم المحافظ سلطان العرادة ونائب مدير شركة صافر سيف عبود (اصلاح) وقيادات أخرى، توصل إلى إبرام صفقة مع العناصر مقابل السماح للفريق الهندسي بإصلاح أنبوب النفط، مشيرة إلى أن تلك العناصر وافقت على المقترح، إلا أنها أصرت على استلام المبلغ ومن بعدها يتم إصلاح الأنبوب.

قالت مصادر مسنولة بأن محافظ محافظة مأرب (قيادي في حزب الإصلاح)، ونائب مدير شركة صافر الغازية اتفقا على إعطاء العناصر التي فجرت أنبوب النفط في الكيلو 42 من آل شنوان (وينتمون إلى حزب الإصلاح) مبلغ وقدره مليوني دولار، مقابل السماح للفريق الهندسي بإصلاح الأنبوب.

أبعاد متشابكة:

مخاطر انتشار ظاهرة اختطاف الأجانب في اليمن

يعد اختطاف الأجانب، سواء أكانوا صحفيين أم سائحين أم دبلوماسيين أم ممثلين لمنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وخاصة العاملين في الإغاثة الإنسانية، أحد أبرز الظواهر انتشاراً في اليمن، في السنوات الماضية، والتي تكمن خطورتها في تشابكها وتعدد أسبابها التي تتمثل في الظروف السياسية والاجتماعية التي تتسم بقدر كبير من الاضطراب وعدم الاستقرار، لا سيما مع تحول عمليات الاختطاف إلى أداة لابتزاز أجهزة الدولة الرسمية، سواء بمقايضة المخطوفين بعدد من السجناء، أو الحصول على فدية مالية، أو التمتع باحتكار بعض الاستثمارات الاقتصادية وخاصة في المناطق القبلية، أو الحصول على بعض المواقع الوظيفية.

أحمد زكريا الباسوسي*

تتسم ظاهرة اختطاف الأجانب في اليمن بقدر كبير من التشابك والتعقيد، الذي يعود إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، هي:
1- تنوع الجهات المنفذة لعمليات الاختطاف، فقد تبنت العديد من الجهات عمليات الاختطاف، وعلى الرغم من أنه يصعب حصرها بشكل دقيق، إلا أنها تتركز في ثلاث فئات أساسية هي:
أ- تنظيم "القاعدة".
ب- القبائل المسلحة.
ج- الجماعات المسلحة المجهولة التي تتكون بشكل مستمر في ظل حالة الانفلات الأمني.

2- اتساع رقعة الانتشار الجغرافي، فعلى الرغم من تركيزها بشكل كبير في العاصمة صنعاء، إلا أنها انتشرت في السنوات الأخيرة في مختلف أرجاء الدولة، خاصة في محافظات لحج، وشبوة، وأبين، ومأرب، والحديدة.
3- تعدد الجنسيات المستهدفة، إذ لا توجد جنسية معينة مستهدفة من وراء تلك العمليات، وإن كانت الذونة الأخيرة قد شهدت اختطاف بعض الأفراد من دول أوروبية خاصة هولندا، وفنلندا، والنمسا، وإيطاليا، وروسيا، وتركيا، والنرويج، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فضلاً عن بعض مواطني ومسؤولي العديد من دول المنطقة كإيران، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، بالإضافة إلى مواطني بعض الدول الإفريقية، لا سيما جنوب أفريقيا وأثيوبيا.

عوامل محفزة

تحمل البيئة اليمنية العديد من العوامل المحفزة لانتشار

عمليات اختطاف الأجانب في البلاد، يأتي في مقدمتها الانفلات الأمني، إذ تعاني المؤسسات الأمنية من حالة قصور شديدة في الرؤية، وغياب تام لفلسفة أمنية واضحة المعالم، فضلاً عن غياب التعاون بين الجهات الأمنية المختلفة، وهو ما يتزامن مع انتشار كثيف للجماعات الإرهابية المختلفة، لا سيما تنظيم "القاعدة" الذي يتعامل مع تلك العمليات بنظرة دينية وعنصرية تجاه الأجانب، في الوقت الذي ينتشر فيه السلاح بكثافة في كافة الأوساط القبلية والعشائرية.

يضاف إلى ذلك، تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع العديد من الجماعات إلى القيام بعمليات اختطاف بهدف الحصول على أموال أو فدية نظير الإفراج عن المختطفين.

فدية نظير الإفراج عن المختطفين.
فقد كشف تقرير صادر عن البنك الدولي في أواخر عام 2012، عن ارتفاع نسبة الفقر إلى 54,5%، ووصول معدل التضخم إلى 23%، وارتفاع نسبة البطالة ووفقاً لأحدث دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إلى 17,3%، وهو ما يجعلها من أعلى معدلات البطالة في الإقليم.



لم تقتصر عمليات الاختطاف على فئة بعينها، بل امتدت لتشمل قاعدة واسعة من الفئات والجنسيات، لعل الدبلوماسيين أبرزها، فقد اعترف تنظيم "القاعدة" في أبريل 2012، باختطاف نائب القنصل السعودي عبد الله الخالدي بمدينة عدن، وهو ما تكرر في 21 يوليو 2013، حيث قامت مجموعة مسلحة باختطاف الدبلوماسي الإيراني نور أحمد نكبخت في حي الهدى جنوب العاصمة، وهو ما دفع وزارة الخارجية الإيرانية إلى إدانة هذا العمل غير الإنساني، ومطالبة الحكومة اليمنية بضرورة القيام باتخاذ كافة الإجراءات الجادة لتأمين عملية الإفراج عنه.

كما شملت عمليات الاختطاف عدداً من الموظفين الدوليين التابعين لوكالات الأمم المتحدة المختلفة، ففي أوائل عام 2012، قامت مجموعة من أبناء القبائل المسلحة باختطاف ستة من موظفي الأمم المتحدة في محافظة المحويت، وقد تم الإفراج عنهم بعد ذلك بعد مفاوضات مع الحكومة، كما تعرض ثلاثة من موظفي الصليب الأحمر للاختطاف في محافظة أبين في مايو 2013، وقد دفعت تلك العمليات الأمم المتحدة، في 18 يوليو الفائت، إلى تحذير موظفيها من التنقل في مختلف المدن دون حراسة.

أما بالنسبة للصحفيين الأجانب فقد تعرض بعضهم لعمليات اختطاف كان آخرها في يونيو الماضي، حيث تم اختطاف الصحفية الهولندية بوكالة إذاعة هولندا العالمية "جوديت سبيجل" وزوجها "بوديجن بيرنسون" من أمام منزلهما في منطقة حدة جنوب العاصمة صنعاء، كما لم يسلم السياح الأجانب أيضاً من عمليات الاختطاف، ففي 27 ديسمبر الماضي، نفذت عملية اختطاف لثلاثة سائحين وسط صنعاء، وهم فنلنديان ونمساوي.

دوافع مختلفة

تتعدد أهداف المجموعات الخاطفة، سواء أكانت تابعة للقبائل أو التنظيمات المسلحة المنتشرة في اليمن، وتتمثل في:
1- إجراء عمليات تبادل، فقد أصبحت المقايضة أبرز أسباب الخطف في اليمن، ففي 21 نوفمبر 2012، قامت مجموعة من "الحراك الانفصالي" بخطف عاملة إغاثة فرنسية وسائق ومترجم يمينيين من العاملين في

بعثة الصليب الأحمر، في مديرية المسييمير في لحج، حيث طالب الخاطفون السلطات اليمنية بمقايضتهم بزملاء لهم كان قد تم اعتقالهم في مدينة عدن، وهو المطالب الذي تكرر إثر اختطاف تنظيم القاعدة الدبلوماسي السعودي نائب القنصل السعودي عبد الله الخالدي، إذ طالب التنظيم بالإفراج عن مجموعة من المسجونين، على رأسهم الشيخ فارس الزهراني، والشيخ ناصر الشهر، والشيخ عبد الكريم الحميد، وعبد العزيز الطويلعي، وسليمان العلوان، ووليد الساتني، وعلي خضير، وخالد الراشد.

2- الحصول على فدية مالية، فقد دفع السعي للحصول على الأموال العديد من التنظيمات المسلحة إلى القيام بمزيد من عمليات الاختطاف، ففي 21 ديسمبر 2012، قامت جماعة من "القبائل" باختطاف ثلاثة أجانب، منهم فنلنديان ونمساوي، وقد طالبت بالحصول على 7 ملايين دولار مقابل إطلاق سراح المخطوفين وعدم إيذائهم.

3- الضغط على أجهزة الدولة الرسمية لتحقيق مكاسب معينة، مثل شغل وظائف في إحدى المصالح العامة الهامة، أو دفع الحكومة لتخصيص حق الاستثمار لقبيلة بعينها في منطقة معينة، أو حتى دفعها للقيام بدور الوسيط بين قبيلتين بينهما نزاع مل.

الخلاصة... أنه على الرغم من محاولات السلطات اليمنية الحد من تداعيات ظاهرة اختطاف الأجانب سواء عبر قيام بعض الشخصيات العامة بالوساطة لدى القبائل أو الخاطفين أو حتى من خلال تشديد الإجراءات الأمنية للحيولة دون تكرار تلك الحوادث؛ إلا أن تعقد الظاهرة وتشابكها قد حال دون ذلك، لكن ذلك لا يعني استحالة السيطرة عليها والحد من آثارها، وهو ما يتوقف على محدودين رئيسيين:

أولهما: وضع استراتيجية واضحة للحد من تزايد معدلات البطالة، والتدني الاقتصادي، والتفكك الاجتماعي.
ثانيهما: التنسيق مع القبائل التي تتمتع بقدر كبير من السطوة والنفوذ للمساعدة في الحيولة دون تحول هذه الظاهرة إلى مشكلة.

(* باحث مصري)

الانفلات الأمني.. والفقر.. والبطالة.. أهم العوامل المحفزة لظاهرة الاختطاف

السعي للحصول على الأموال دفع العديد من التنظيمات المسلحة إلى القيام بمزيد من عمليات الاختطاف



«واشنطن بوست»:

السعودية صفت الأمم المتحدة

لوقوع السعودية في مشاكل خطيرة مع أمريكا ربما يكون تفاقمت بشكل كاف لجعل المشاركة في مجلس الأمن أمر لا يستحق العناء. ولفتت الصحيفة إلى أن مجلس الأمن من شأنه أن يتخذ قرارات حول العديد من قضايا المنطقة مثل سوريا وإيران بطبيعة الحال ستؤثر على مصالح السياسة الخارجية السعودية، ولكن في الوقت الحاضر يعضو غير دائم، فإن الرياض لن يكون لها بصمة في هذه القرارات.

وذكرت الصحيفة أن الدول تسعى إلى الأمم المتحدة للحصول على مساعدات مالية وغيرها، أما بالنسبة للسعودية وحتى دول الخليج الأخرى، فهي ليست في حاجة إلى هذه المساعدات؛ نظراً لتشبعها بالنفط..

قالت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية: إن المملكة العربية السعودية سعت في البداية إلى مقعد في الأمم المتحدة؛ لأن هناك الكثير من القضايا التي تهم السعودية وباتت على المحك. ولكنها سارت إلى تغيير رأيها في اللحظة الأخيرة بعد أن تأثرت كثيراً، وشعرت بالغضب تجاه قرار الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المساعدات العسكرية عن مصر، وهو ما يشير إلى أن قطع المعونة بشكل نهائي أصبح أكثر مصداقية. وأضحت الصحيفة أن زيادة إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة هو الأمر الذي عزز مصداقية هذا التهديد المتميز. وأشارت الصحيفة إلى أن التكلفة المتوقعة

أحزاب المشترك تقر لأول مرة بفشل حكومة باسندوة



وغيرها من مفردات التدهور المعيشي في شتى مجالات الحياة منذ نشوب الأزمة السياسية مطلع العام 2011م ونزوعها نحو العنف. وصدور بيان المشترك الذي كشف تحوُّلاً نوعياً نحو الوضوح والشفافية ونقد الذات بعد تدوير المواقع القيادية في رئاسته بتولي /حسن زيد - أمين عام حزب الحق- رئاسة المجلس الأعلى للقاء المشترك ومحمد النعمي رئاسة الهيئة التنفيذية والناطق الرسمي.

عسكرية وقيادات عليا في الجيش والامن ودبلوماسيين فضلاً عن استهداف المنشآت الحيوية. وفي حين يقضى رئيس الحكومة ومايقارب نصف وزرائها (حصّة المشترك) اجازة عيد الاضحى خارج اليمن يتجرع المواطن في اليمن تداعيات الانفلات الأمني والتدهور الاقتصادي في شكل ازمتات يومية بفعل انقطاع التيار الكهربائي ومياه الشرب وانعدام المشتقات النفطية

أقرت أحزاب اللقاء المشترك لأول مرة بانهيار الدولة وتردي مستوى أداء الحكومة التي يدير وزراء المشترك فيها أغلب الحقائق الخدمية كالدخيلة والكهرباء والمياه والعدل. وطالبت احزاب اللقاء المشترك التي ترأس الحكومة باستعادة هيبة الدولة اليمنية بتوفير الامن والاستقرار وحماية المصالح العامة وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين.

وعبرت عن ادنتها الشديدة (للاعمال الإرهابية التي استهدفت أبناء المؤسستين العسكرية والأمنية وضرب خطوط الكهرباء وأنابيب النفط معتبراً تلك الأفعال الشنيعة التي تتنافى مع أخلاقيات الشعب اليمني)، مطالبة في بيان صادر عنها الاسبوع الماضي الحكومة (باتخاذ الإجراءات الرادعة التي تعيد للدولة هيبتها وتمكنها من أداء وظائفها في توفير متطلبات الحياة الكريمة لأبناء الشعب اليمني وفي المقدمة منها الأمن والاستقرار)

وتشهد عدد من المحافظات انفلات أمني غير مسبوق استثمرته جماعات اراهبية وتخريبية في تنفيذ عمليات اراهبية وتخريبية طالت ثكنات